Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences
Volume (5), Issue (22): 30 Nov 2021
P: 114 - 143
ISSN: 2522-3372
مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية
المجلد (5)، العدد (22): 30 نوفمبر 2021 م
ص: 114 - 143

The impact of risks on small and medium enterprises in the region of Sebha- Libya 2019 -2010

Mohammed Elnagi Elgafari
Faculty of Commerce || Alneelain University || Sudan
Ehmaid Abu Khanger Mohammed Algohaimi
Faculty of Economic || Sebha University || Libya

Abstract: The study aimed to identify the reality of the small and medium enterprises in Libya and the role of financial risks management in the success of these projects. The study followed the historical descriptive method and the quantitative methodology. The data were collected by means of a questionnaire, distributed to a simple random sample of small and medium enterprises, and analyzed through the SPSS program. The study found that, the lack of liquidity and the risk of repayment of loans come at the forefront of the financial risks affecting small and medium enterprises in the region of Sabha in Libya. The most important recommendations of the study: the need to develop the strategy of small and medium enterprises, after a careful and realistic analysis of its environment. Develop a realistic strategy for projects, taking into account the risks faced by these enterprises.

Keywords: Risks, financial management, small and medium enterprises.

إدارة المخاطر المالية وأثرها على المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمنطقة سبها – ليبيا- 2010- 2019م

محمد الناجي الجعفري
كلية التجارة || جامعة النيلين || السودان
احميد أبو خنجر محمد الجهيمي
كلية الاقتصاد || جامعة سبها || ليبيا

المستخلص: هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا وبيان دور إدارة المخاطر المالية في نجاحها. واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التاريخي والمنهج الكمي، وجمعت البيانات عن طريق قائمة استقصاء ووزعت لعينة عشوائية بسيطة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة وحللت عن طريق برنامج SPSS. ومن أهم النتائج التي خرجت بها الدراسة ضعف السيولة وخطر تسديد القروض تأتي في مقدمة المخاطر المالية التي تؤثر في المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمنطقة سبها بليبيا. واستنادا للنتائج التي توصلت اليها الدراسة قدم الباحثان عددا من التوصيات، ومنها: ضرورة وضع استراتيجية المشروعات الصغيرة والمتوسطة بعد تحليل دقيق وواقعي لبيئة المشروعات وضرورة وضع استراتيجيتها بصورة تضع في اعتبارها المخاطر المالية التي تواجهها تلك المشروعات.

الكلمات المفتاحية: المخاطر – الإدارة المالية – المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

مقدمة.

تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة أساس التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية، ولاشك أن هذه المشروعات تواجه بالعديد من المخاطر الاقتصادية والمالية والإدارية، ولعل من اهم تلك المخاطر: المخاطر المالية، ولمواجهة هذه المخاطر لابد لها من إتباع استراتيجيات مدروسة بعناية حتى يتسنى لها التطور والنمو، وللوصول إلى ذلك لابد لها من إدارة فعالة تقوم على إدارة المخاطر البيئية المختلفة، بصفة عامة، والمخاطر المالية التي تواجهها على وجه الخصوص. وتم في هذه الدراسة تناول دور إدارة المخاطر المالية في نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالتركيز على منطقة سبها.

مشكلة الدراسة:

تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالعديد من المخاطر المالية التي تحد من قدرتها التنافسية وقدرتها على النمو والاستمرار والتوسع، وتتمثل هذه المخاطر في:

1. المخاطر الاقتصادية.
2. المخاطر المالية.
3. المخاطر السياسية.
4. مخاطر المنافسة والسوق.
5. مخاطر مختلفة أخرى.

ولعل المخاطر المالية تعتبر الأهم وأكبرها تأثيرا على العمل الإداري بكل منظمات الأعمال، وقد اتضح أن اهم المخاطر المالية التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في منطقة سبها بليبيا تتمثل في:

1. ضعف السيولة المالية
2. سوء في تسيير الخزينة
3. ضعف التخطيط المالي
4. خطر عدم تسديد القروض والديون.

أسئلة الدراسة:

تتحدد مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس:

ما أثر إدارة هذه المخاطر على نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمنطقة سبها في ليبيا؟.

فرضيات الدراسة:

للإجابة على السؤال حدد الباحثان الفرضيتين التاليتين:

1. تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا مخاطر مالية متعددة تحد من قدرتها على النمو والتطور.
2. استراتيجيات إدارة المخاطر المالية المتبعة من قبل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا تؤدي إلى مواجهة المخاطر التي تتعرض لها، وبالتالي نجاح المشروع في تحقيق أهدافه.

أهداف الدراسة:

1. التعرف على المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتحديد معايير تعريف هذا النوع من المشروعات.
2. بيان أثر إدارة هذه المخاطر على نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمنطقة سبها في ليبيا؟.

3. التعرف على الاستراتيجيات التي تنتهجها هذه المشروعات في مواجهة المخاطر وتقييمها.

أهمية الدراسة:

- **الأهمية العلمية**: تتمثل الأهمية العلمية للدراسة في انها تتناول فرعا هاما من نشاط الإدارة المالية والمتمثل في إدارة المخاطر المالية، كما أن تركيز الدراسة على المشروعات الصغيرة والمتوسطة يزيد من مستوى الوعي بها وأهمية التصدي لها، والتنبه لتعدد المخاطر التي يواجهها هذا النوع من منشآت الأعمال.
- **الأهمية العملية**: أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة للاقتصاد والتنمية، وبالتالي أهمية مجال البحث والنتائج التي سيخرج بها والتي يؤمل الباحثان أن تستفيد منها الكثير من المشروعات، وأهمية دراسة المخاطر المالية التي تواجهها المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا ويؤمل أن تستفيد هذه المشروعات من نتائج الدراسة في معالجة هذه المخاطر.

حدود الدراسة:

- الحدود الموضوعية: تدرس الدراسة المخاطر التي تواجهها المشروعات الصغيرة والمتوسطة وفقاً للمعايير التي تحددها الدراسة ولا يتعداها لغيرها من المشروعات (الكبيرة وتلك المتناهية في الصغر).
- الحدود المكانية: تغطي الدراسة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في منطقة سبها بليبيا.
- الحدود الزمانية: تغطي الدراسة الفترة الزمانية من 2010م – 2017م.

2- الإطار النظري.

المخاطر المالية وكيفية مواجهتها

مفهوم الخطر:

الخطر لفظ شاع استخدامه بين الناس قديما وحديثا فهو، ظاهرة ملازمة لحياة الإنسان تتعدد صورها وتختلف إشكالها من بيئة لأخرى، لذلك فان الإنسان يلازمه شعور بالخوف وينتابه إحساس بالقلق، ويترتب على ذلك إحجامه في بعض الأحيان عن اتخاذ القرارات والتردد فيها فتفوت عليه تبعا لذلك فرص الكسب والنجاح، لذلك يتجه إلى التغلب على الشعور بالخوف والإحساس بالقلق باستخدام الطرق العلمية في عدد من العلوم الاجتماعية كالإحصاء والتامين والاقتصاد والإدارة المالية، ولاشك أن استخدامه لتلك العلوم يقلل من آثار المخاطر، ولكن لا يمنع قطعا من حدوثها وتظل حالة الخوف والتردد تلازمه طوال حياته، ولكن بدرجات متفاوتة الخطر" (حماد، 2007م، ص 15). ويعرف الخطر بانه ظاهرة أو حالة معنوية تلازم الشخص عند اتخاذه للقرارات اثناء حياته اليومية مما يترتب عليه حالة الشك او الخوف او عدم التأكد من نتائج تلك القرارات التي يتخذها هذا الشخص لموضوع معين. وإذا اخذ في الاعتبار أن علمية اتخاذ القرارات شيء ملازم للإنسان وضرورياً بالنسبة لحياته الاجتماعية لتبين جلياً حتمية وجود الخطر الأمر الذي يلزم الانسان بأن يمارس حياته في ظله (الجعفري، 1994م، ص 35). ويستعمل لفظ الخطر في الحياة العامة في أكثر من حالة وبأكثر من معنى، فمن حالات استخدامه المختلفة: (الجعفري، 1994، ص 35):

1. الحالات النفسية التي تكون قد لازمت الأفراد في الماضي أو تلازمهم في الحاضر والمستقبل.
2. قد يدل الخطر على وقائع مادية كالخسائر المالية والحرائق والسرقة والضياع والتحطم والكسر.

3. أو حالات معنوية مثل عملية التغير التكنولوجي السريع وتغير الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المحيطة بالمنظمات.

الخطر في اللغة: هو الإشراف على الهلاك وخوف التلف يقال هذا امر خطر أي متردد بين أن يوجد وان لا يوجد (الرازي، 1986م، ص 180).

في قاموس المعاني المجازفة والاشراف على الهلاك (www.amaaany.com)

مفهوم المخاطر: عرفت القواميس المختصة الخطر بأنه ظاهرة عشوائية مرتبطة بحالة لا يمكن التنبؤ بها في المستقبل إلا باحتمالات، على عكس عدم التأكد المرتبط بمستقبل لا يمكن التنبؤ به (جابر، 2008م، ص 79).

المخاطرة عبارة عن فرصة حدوث عائد خلاف العائد المتوقع، أي بمعني احتمال اختلاف العائد الفعلي بصورة عكسية عما كان متوقعاً (سليم، 2010م، ص 401).

وعرف الخطر بأنه عدم التأكد من وجود خسارة معينة ويتوقف قياسه على التقدير الشخصي للنتائج الناشئة عن موقف معين (سلام، نوري، 2010م، ص 20).

مفهوم مخاطر الاستثمار يعبر عن درجة الانحراف في التدفق النقدي الداخل عن القيمة المتوقعة له. لذلك ترتفع المخاطر كلما زادت درجة الانحراف. ويختلف المستثمرين في تعاملهم مع المخاطر فمنهم من يفضل الاستثمارات الآمنة على الرغم من انها قليلة العائد، حيث تنخفض درجة المخاطر فيها وبعضهم يفضل المشروعات ذات العائد الكبير على الرغم من مخاطرها العديدة (حميد، 1991، ص 199).

الخطر في المفهوم المالي: الخطر في المفهوم المالي هو ضرر مباشر متوقع للنشاط المرتبط بوحدة اقتصادية، بسبب وقوع إحداث اقتصادية، أو طبيعية او سياسية، او بفعل بشري. وفي حالة حدوثه ينتج عنه خسائر مؤثرة، قد تؤدي إلى عدم استمرارية الوحدة الاقتصادية في النشاط الممارس، وخروجها من السوق (The oxford illustrated dictionary, 1989, P.782). ويعرف كذلك بانه " إمكانية حدوث انحراف في المستقبل بحيث تختلف النواتج المرغوب في تحقيقها عما هو متوقع. أو عدم التأكد من الناتج المالي في المستقبل لقرار يتخذه الفرد الاقتصادي في الحاضر على أساس نتائج دراسة سلوك الظاهرة الطبيعية في الماضي " (ناشد، 1998، ص 38). ويمكن تقسيم الأخطار من حيث نشأتها إلى قسمين: (Websiters Third New International dictionary, Gc American company –U.S.A.-P. 1961.)

أخطار المضاربة، وأخطار اقتصادية طبيعية. فأخطار المضاربة تلك الأخطار التي يحدثها الإنسان بنفسه، أملا في تحقيق مكاسب مالية. وتشمل الأخطار التي تترتب على الأعمال التجارية والصناعية، وأعمال الخدمات، بالإضافة إلى أعمال المقامرة. أما الأخطار الاقتصادية الطبيعية والبحتة، فهي التي تحدث نتيجة لظواهر طبيعية ليس للإنسان دخل فيها، ولا يمكن تجنب وقوعها. ويترتب عليها خسائر مالية مؤكدة كخطر الحريق، أو أخطار الفيضانات. وتختص بدراسة هذا النوع من الأخطار عدة علوم، كالتامين، والإحصاء، والرياضيات.

المفهوم الاقتصادي للخطر: يعرف الخطر على انه " توقع اختلافات في العائد بين المخطط والمطلوب والمتوقع حدوثه" (الهواري، 1985م، ص 109).

يعرف كذلك على انه " احتمال الفشل في تحقيق العائد المتوقع" (رضوان، 2005م، ص 314). ويعرف أيضا على انه " احتمالية أن تكون نتائج التوقعات خاطئة" (الح سيني، الدوري، 2000م، ص 166).

بصفة عامة تناول الكثير من الباحثين (ابو بكر، السيفو، 2009م، ص 26) تعريف الخطر إلا أن اغلب التعريفات قد عرفت الخطر على انه حالة من عدم التأكد أو الشك أو الخوف من تحقق ظاهرة معينة او موقف معين بالنظر لما قد يترتب عليه من نتائج ضارة من الناحية المالية أو الاقتصادية ويمثل الخطر ظاهرة عامة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بحياة الإنسان وما يقوم به من مختلف الأنشطة وينبع الخطر أساساً من عدم التأكد والذي يحيط

بالفرد من كل جانب، ويرجع عدم التأكد إلى مصدرين أساسين هما عدم القدرة على التنبؤ وعدم دقة المعلومات اللازمة للتنبؤ:

الفرق بين المخاطرة والخطر والمجازفة:

هناك فرق بين هذه المصطلحات فالخطر هو السبب في الخسارة الحادثة (أي يمثل مصدر المخاطرة)، أما المجازفة Hazard من ناحية أخرى فهي حالة توجد أو تزيد من فرصة نشوء خسارة من خطر ما ومن الممكن أن يكون شيء ما خطراً او مجازفة. أما المعني اللغوي للمخاطرة فيعني التعرض للخطر والإشراف على الهلاك بسببه. المخاطرة هي " النتيجة المحتملة الناتجة من الخطر (شدة الخطر وقدرته الكامنة على احداث الضرر)" واحتمالات تكراره (التميمي، د ت، ص 3).

تقنيات التعامل مع المخاطرة: نظراً لطبيعة المخاطر التي تتميز بالتغير الدائم يمكن التعامل معها من خلال طرق تحاشي أو تفادي المخاطرة وتقليل المخاطرة والاحتفاظ والتحويل (حماد، مرجع سابق، ص 32- 34):

1. الاحتفاظ بالمخاطرة: وعندما لا يتم اتخاذ إجراء ايجابي لتفادي المخاطرة أو تقليلها أو تحويلها يتم بذلك الاحتفاظ باحتمال الخسارة الذي تنطوي عليه تلك المخاطرة.
2. تحويل المخاطرة كالتأمين.

أنواع المخاطر: تتمثل أنواع المخاطر في: (مطري، 1999م، ص 45).

1. **مخاطر منتظمة:** فالمخاطر المنتظمة أو السوقية أو العادية هي المخاطر الناتجة عن العوامل التي تؤثر في الأوراق المالية بوجه عام، ولا يقصد تأثيرها على شركة معينة أو قطاع معين، وترتبط هذه العوامل بالظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.
2. **مخاطر غير منتظمة:** المخاطر غير المنتظمة أو غير السوقية فهي المخاطر الناتجة عن عوامل تتعلق بشركة معينة، او قطاع معين، وتكون مستقلة عن العوامل المؤثرة في النشاط الاقتصادي ككل. ومن هذه العوامل حدوث إضراب عمالي في شركة معينة، والأخطاء الإدارية وظهور اختراعات جديدة، والحملات الإعلانية والتغير في أذواق المستهلكين وظهور قوانين جديدة تؤثر على شركة بعينها.

2/ مصادر المخاطر غير المنتظمة: من أهم مصادر المخاطر غير منتظمة أخطاء الإدارة ومخاطر الصناعة:

أ- مخاطر الإدارة

ب- مخاطر الصناعة

مخاطر الائتمان التجاري:

يعتبر الائتمان التجاري نوعاً من أنواع التمويل القصير الأجل والذي تحصل عليه المشروعات الصغيرة المتوسطة من الموردين، ويتمثل في قيمة المشتريات الآجلة للبضائع والمواد الأولية التي تتحصل عليها المشروع من الموردين، وبالتالي فانه يعتبر مصدر آلياً للتمويل لارتباطه بالتغير في حجم المشتريات، ولكن رغم ذلك فيمكن أن يصبح هذا التمويل مكلف جدا بالنسبة للمشروع المقترضة إذا لم تقم بتسديد قيمة المشتريات في الآجال المحددة، مما يسئ إلى سمعتها في السوق (عمران، 2007، ص 13).

قياس الخطر:

إن أي مشروع في مجال الأعمال يعمل في ظل معلومات غير كاملة لارتباط المشروع بالمستقبل حيث هناك عوامل عدم التأكد التي تحيط بذلك المستقبل والتي تؤدي إلى حدوث متغيرات غير متوقعة يصاحبها درجة من مخاطر عدم التأكد وهناك عدة طرق لتقييم وقياس هذه المخاطر. هذه الطرق تتضمن الاساليب الاحصائية واساليب بحوث العمليات مثل شجرة القرارات، تحليل الحساسية.. الخ. أن قياس وتقييم المخاطر من العوامل المؤثرة في قرار الاستثمار المناسب وهذه المخاطر لا يمكن تجنبها ولكن يمكن العمل على تقييمها والحد من آثارها على العائد المتوقع للمشروع، وبالتالي تقليل المخاطر التي يتعرض لها المشروع ويمكن تقليل درجة المخاطر من خلال: (الجعفري، مرجع سابق، ص 52):

1. تنويع مجالات الاستثمار، حيث أن استثمار جميع اموال المشروع في مجال استثماري واحد يؤدي إلى أعلى درجة خطر ممكنة حيث يمكن أن تعرض الاموال المستثمرة لخسارة إذا تعرض هذا المجال الاستثمار إلى الفشل فتنوع مجال الاستثمار يؤدي إلى تنويع المخاطر وبالتالي تقليلها إلى أقل حد ممكن.
2. توزيع الأموال المستثمرة على مجالات الاستثمار بوزن نسبي متقارب أي أن لا يأخذ أحد مجالات الاستثمار وزناً نسبياً أكبر من المجالات الاخرى داخل مزيج الاستثمار.
3. عدم وجود ارتباط بين مجالات الاستثمار في محفظة الاستثمار المختارة حيث انه كلما انعدم الارتباط بينهما كلما قل الخطر لأنه في ظل وجود ارتباط بين المجالات الاستثمارية يعني تعرض أحدها لمخاطر يؤدي إلى تعرض المجالات الأخرى لنفس الخطر لأنه هنالك ارتباط بينهما بعكس ما إذا لم يكن هناك أي ارتباط.

استراتيجيات تقليل المخاطر: (الجعفري، مرجع سابق، ص 52)

هنالك عدد من الاستراتيجيات والترتيبات التي تستخدم للتقليل من المخاطر وهذه الترتيبات والاستراتيجيات مثلا التأمين، استخدام ترتيبات طويلة الاجل، استخدام المؤشرات المختلفة، تطوير المعلومات واغتنام الفرص التسويقية المستقبلية. (Seshall, 1988, P.305)

المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

تصنف المشروعات الاقتصادية من حيث الحجم إلى مشروعات صغيرة ومتوسطة من جهة، ومشروعات كبيرة من جهة أخرى، وهذا التصنيف يعتبر مفيداً في عدة مجالات، لم يتم إعطاء مفهوم واضح وموحد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بشكل نهائي ووضع الحدود الفاصلة بينها وبين باقي المشروعات الأخرى خاصة بعد انتشار المصطلح انتشاراً واسعاً في مختلف دول العالم يعتبر بغاية الأهمية، ولكن في الواقع هذا المصطلح لازال يكتنفه الغموض وعدم الرؤية في تحديد معناه الدقيق. ترجع صعوبة تحديد تعريف موحد متفق عليه إلى الاختلاف الكبير في طبيعة النظرة التي يتبناها كل طرف في تحديد دور هذه المشروعات، وسبل النهوض بها وترقيتها، وكذا الفارق الشائع في عملية التحديد بين بلد وآخر أو منطقة جغرافية وأخرى وحتي بين أنوع الصناعات فمنها ما يحتاج إلى تكنولوجيا عالية ومنها ما يستخدم طرق تقليدية، وتنفرد كل دولة من دول العالم بتعريف خاص بها بغض النظر عن التوصيات التي تقدمها بعض المشروعات والمنظمات الدولية، فبعض الدول تقدم تعريفات ترتبط بدرجة نموها الاقتصادي، ودول أخرى تقدم تعاريف قانونية كماهو الشأن في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، والبعض الآخر يقدم تعاريف إدارية كما هو الحال في هولندا (خوني، 2003م، ص11).

فيما يلي سيتم استعراض بعض التعريفات المقدمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجموعة من بلدان العالم:

التعريفات المختلفة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في بعض الدول:

تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالولايات المتحدة الأمريكية:

إن التعريف الذي صدر عام 1953م والذي كان مضمونه (إن المشروعات الصغيرة هي التي يتم امتلاكها وإدارتها بطريقة مستقلة، حيث لا تسيطر على مجال العمل الذي تنشط في نطاقه)، وقد تم تحديد مفهوم المشروع الصغير بطريقة أكثر تفصيلاً بالاعتماد على معيار حجم المبيعات وعدد العاملين، ولذلك فقد حدد القانون حدوداً عليا للمشروع الصغير على انها (منذر، 2003، ص 3.):

- المشروعات الخدمية والتجارة بالتجزئة، من 1 إلى 5 مليون دولار أمريكي كمبيعات سنوية.
- مشروعات التجارة بالجملة، من 5 إلى 15 مليون دولار أمريكي كمبيعات سنوية.
- المشروعات الصناعية، عدد العمال 250 عامل أو أقل.

تعريف الاتحاد الأوروبي:

أثبتت مختلف الدراسات اختلاف المعايير المستخدمة في تصنيف المشروعات حتى في البلدان الأوربية، وهنا تكمن صعوبة توحيد تعريف هذا النوع من المشروعات في أوروبا، الأمر الذي دفع دول الاتحاد إلى تكوين مجمع خاص بالمشروعات المتوسطة والصغيرة. وتوصلت هذه اللجنة الأوروبية في النهاية إلى الاعتراف بعدم قدرتها على وضع تعريف محدد ووحيد لكل الدول الأوربية. لكنها حاولت من جهة أخرى دعم الدراسات التي من شأنها إيجاد معايير متقاربة لجمع الرؤية. وأقر المجمع الأوربي بعدم وجود أي تعريف علمي موحد، حتى تلك التي تستخدم معايير مادية كعدد العمال مثلاً. فحسب المجمع يمكن تحديد المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأنها: (يخلف، 1992م، ص 12):

- المشروعات المصغرة (الفتية) يتراوح عدد عمالها بين 1 من 9.
- المشروعات الصغيرة من 10 إلى 99 عاملاً.
- المشروعات المتوسطة من 100 إلى 499 عاملاً.

بعد هذا التعريف، يبقى الغموض قائماً، إذ بهذا الشكل فان 99.9% من المشروعات الأوربية يشملها التعريف، وهذا يعني عدم وضوح وتحديد التعريف، فالمشروعات التي يقارب أو يساوي عدد عمالها 500 عامل فإنها في اعتقاد المختصين هي مشروعات قد تكون ضخمة، خاصة عندما تكون تطبق تكنولوجيا متطورة، ويبقى الفرق شاسعاً بين هذا النوع وذلك الذي يشغل 10 عمال مثلاً حتى 50 عاملاً. ولقد سمحت هذه الإشكالية بإعادة النظر في التعريف لدى غالبية الدول الأوروبية، وأدى التعريف الجديد إلى تحديد المشروعات الصغيرة والمتوسطة كتلك المشروعات التي تشغل أقل من 250 عامل، أو تلك التي لا يتجاوز رقم أعمالها 40 مليون يورو، التي تراعي مبدأ الاستقلالية، وتضم كل المشروعات التي لا تتجاوز نسبة التحكم في رأس مالها أو في حقوق التصويت 25%. واعتقد الأوروبيون أن تحديد عدد العمال يبقى غير كاف، لهذا أضيف معيار نوعي وهو نسبة الاستقلالية. ويضم بذلك التعريف الجديد ثلاث معايير قائمة لعلها تكون كافية لتعريف أو تحديد المشروعات الصغيرة أو المتوسطة عن غيرها من المتوسطات (حاكمي، 2004م، ص211)..

جدول (1) تصنيف المشروعات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في الاتحاد الأوروبي

أنواع المشروعات	عدد الموظفين الاقصى	رقم الأعمال (مليون يورو)	الحد الاقصى للموازنة (مليون يورو)
مشروع مصغر	أقل من 15	/	/

أنواع المشروعات	عدد الموظفين الاقصى	رقم الأعمال (مليون يورو)	الحد الاقصى للموازنة (مليون يورو)
مشروع صغير	أقل من 50	7	5
مشروع متوسط	أقل من 250	لا يتجاوز 40	لا يتجاوز 27

المصدر: (حاكمي، 2004م، ص211).

يوضح الجدول (1) تمييز المشروعات الصغيرة من المتوسطة في الاتحاد الاوربي، فالمشروعات الصغيرة هي تلك التي تشغل أقل من 50 عاملاً، مع بقاء معيار الاستقلالية قائماً والمشروع المتوسط يشغل عدد من العاملين أقل من 250 عامل. وهكذا توصلت دول الاتحاد الأوروبي إلى إيجاد تعريف موحد، رغم عدم دقته، قد يبقي مرجعاً لتطبيق السياسة الأوربية الموحدة وعدم ظهور خلافات بين الدول الأعضاء فيما يخص السياسات الصناعية بينها. وبسبب اختلاف القدرات الاقتصادية لتلك الدول، فان المعيار الذي يمكن أن يتحكم أكثر في التعريف هو المعيار الأول القائم على عدد العمال.

التعريف البريطاني:

تعرف المشروعات الصغيرة والمتوسطة في بريطانيا حسب عدد العاملين بها كما يلي (Abu1 Hassan,,2003, P.4):

- المشروعات الصغيرة: من 1 إلى 49 عامل.
- المشروعات المتوسطة: من 50 إلى 249 عامل.

كما كلفت الحكومة البريطانية في الستينات لجنة يرأسها البروفسيور J.E.BOLTON لدراسة إشكالية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في بريطانيا (Abu1 Hassan,,2003, P75.)، وجاء تقريره متضمناً تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والذي كان يعتمد على ثلاث معايير هي:

- يتم تسيير المشروعات الصغيرة والمتوسطة من قبل ملاكها بصفة شخصية.
- تملك هذه المشروعات حصة ضعيفة في السوق.
- استقلالية المشروع.

من هذه المعايير، يمكن القول بأن المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي مشروعات تعتمد في تسييرها على هرم شخصي بسيط إلى حد بعيد، ويتربع مالك المشروع على قمة هرمها، حيث يعود إليه اتخاذ القرارات في الأخير. ولا يمنع ذلك اعتماده على ابتكارات من مستخدميه يرى فيهم الكفاءة والأهلية في ذلك، دون أن يمنحهم السلطة. ويبقى هذا صالحاً في بعض المشروعات خاصة تلك التي يكون عدد عمالها 200 عاملاً.

من خلال تعريف J.E.BOLTON، يمكن ملاحظة أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة لا تملك القدرة على فرض أسعارها بسبب الحصة الصغيرة التي تملكها في السوق، فهي بذلك غير قادرة على المنافسة القوية. كما أن استقلالية المشروع لها أكثر من معنى، إذ يحدد هذا المعيار بدقة المشروعات التي لا تدخل في التعريف.

تعريف اليابان:

كانت أول خطوة لتشجيع التنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في اليابان حيث وضع تعريف واضح ومحدد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وقد نص القانون الأساسي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، والذي يعتبر بمثابة دستور للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ويشدد هذا القانون على ضرورة القضاء على كافة العقبات

التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومحاولة تطويرها وتنميتها، وقد عرف القانون الذي تم تعديله في الثالث من ديسمبر من العام 1999م المشروعات الصغيرة والمتوسطة على الشكل الذي يوضحه الجدول التالي:

جدول (2) تعريف اليابان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

عدد الأعمال	رأس المال (مليون ين)	القطاع
الصناعة والقطاعات الأخرى	300 أو أقل	300 عامل أو أقل
مبيعات الجملة	100 أو أقل	100 عامل أو أقل
مبيعات التجزئة	50 أو أقل	50 عامل أو أقل
الخدمات	50 أو أقل	100 عامل أو أقل

المصدر: (مركز التعاون الياباني بمنطقة الشرق الأوسط، 2002م، ص 4).

تعريفات بعض الدول الأخرى حسب عدد العمال:

جدول (3) تعريفات بعض الدول الأخرى حسب عدد العمال

اسم الدولة	المشروعات الصغيرة	المشروعات المتوسطة
استراليا	أقل من 20 عامل	أقل من 100 عامل
فنلندا	أقل من 100 عامل	أقل من 500 عامل
اليونان	49 عامل	من 50 إلى 500 عامل
ايطاليا	من 51 100 عامل	من 101 إلى 300 عامل
هولندا	من 1 9 عامل	من 10 إلى 100 عامل
البرتغال	99 عامل	من 100 إلى 500 عامل
اسبانيا	أقل من 200 عامل	من 201 إلى 500 عامل
سويسرا	من 1 50 عامل	أقل من 500 عامل
المملكة المتحدة	من 1 99 عامل	من 100 إلى 500 عامل
تايوان	أقل من 20	أقل من إلى 100 شخص
تايلاند	أقل من عشرة	أقل من 100 شخص
ألماني	من 1 20 فرداً	من 21 إلى 100 فرد

المصدر: (البنك الأهلي المصري، 2004م، ص 75).

التعريف الهندي:

حيث تعتمد الهند تعريفا للمشروعات المتوسطة والصغيرة والمصغرة وفقا لمعيار رأس المال المستخدم والذي يقدر بـ75 مليون روبية، وتعتبر كذلك كل المشروعات التي تستخدم أقل من مليون روبية مشروعات متوسطة وصغيرة، وكذلك عدد العمال لا يتجاوز 50 عامل .(Salemmi, 1998,P.36)

التعريف السوداني:

لا يوجد في تعريف موحد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في السودان، حيث تعرف وفقا لمعايير مختلفة، غير أن هنالك بعض المصالح والمشروعات ولأغراض إدارية بحتة درجت على تقسيم الصناعة، وتعريف الصناعات الصغيرة مستخدمة في ذلك حجم الاستثمار والعمالة كمعيارين أساسيين (يوسف، 1987م، ص ص 82-83). كما تعرف وفقا لعدد العاملين فالصناعات الصغيرة ومتوسطة الحجم هي التي يصل عدد عمالها حتى 99 عاملاً (محمد، 2011م). وكذلك تعرف على أسس مالية بحتة وتشمل أي مشروع يبلغ حجم الاستثمار فيه 25 ألف جنيه سوداني (يوسف، مرجع سابق، ص 82). كما عرفت الصناعات الصغيرة بتلك التي توظف ما بين (10- 15) عاملاً بغض النظر عن المعايير الأخرى، من قبل حيث الجهاز المركزي للإحصاء، حيث اعتمد معيار عدد العاملين كمعيار لحجم المنشأة، وذلك من خلال آخر مسح صناعي تم في عام 2001م، وعرف الصناعات الصغيرة بأنها التي تستخدم أقل من عشرة مستخدمين، بينما عرف الصناعات الكبيرة بأنها التي تستخدم عشرة مستخدمين فأكثر (وزارة الصناعة، 2005م).

التعريف المصري:

عرفتها اللجنة الاستشارية الدائمة للتنمية وتطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة بمصر بأنها المنشآت التي لا يزيد رأسمالها على نصف مليون جنيه ولا يزيد عدد العاملين فيها عن 100 عامل.

جدول (4) تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر

الجهة	حسب معيار رأس المال	حسب معيار عدد العاملين
وزارة الصناعة	لا تتجاوز 95 ألف دولار أمريكي	بين 10 و100 عامل
وزارة التخطيط	لا تتجاوز 9500 دولار أمريكي	-
اتحاد المشروعات المصرية	لا تتجاوز 95 ألف دولار أمريكي	لا يتجاوز 100 عامل
معهد التخطيط القومي	-	بين 10 و49 عامل
الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء	-	بين 50 إلى 100 عامل
بنك التنمية الصناعية المصري	140 – 235 ألف دولار أمريكي	-
جمعية رجال الأعمال بالإسكندرية	-	لا يتجاوز 15 عامل
البنك المصري الأمريكي	لا تتجاوز 47 ألف دولار أمريكي	-

المصدر: (الحسيني، 2002م، ص ص 1، 2).

التعريف الجزائري:

إن التعريف المعتمد بالنسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر هو التعريف الوارد في القانون 18/51 المؤرخ في 2001/12/12م، والمتمثل في القانون التوجيهي لترقية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والذي ينص على ما يلي: تعرف المشروعات الصغيرة والمتوسطة مهما كان وضعها القانوني بأنها كل مشروع إنتاج سلع/ أو خدمات تشغل من 10 إلى 9 شخص ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 200 مليار دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوي 100 مليون دينار، بحيث لا يمتلك رأس مالها بمقدار 25% فأكثر من قبل مشروع أو مجموعة مشروعات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

يمكن تلخيص تعريف المشرع الجزائري للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجدول التالي:

جدول (5) تصنيف المشروعات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

الصنف	عدد العمال	رقم الأعمال	مجموع الميزانية السنوية
مشروع مصغر	1- 9	< 20 مليون دينار جزائري	< 10 مليون دينار جزائري
مشروع صغير	10 – 49	< 200 مليون دينار جزائري	< 100 مليون دينار جزائري
مشروع متوسط	50 – 250	200 مليون – 2 مليار دينار جزائري	100-500 مليون دينار جزائري

المصدر: (القانون 10 – 18 الصادر في 12 ديسمبر 2001م، ص 6).

التعريف الليبي:

تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا بموجب قرار من القوى العاملة والتدريب والتشغيل رقم (321) لسنة 2004م على النحو التالي: هي مشروعات أهلية وانتاجية وخدمية، وأداة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تستوعب القوى الشابة وتتوفر فيها المواصفات الفنية والإدارية والتقنية الملائمة لتشغيلها بكفاءة، ولا يزيد عدد العاملين بالمشروعات الصغيرة على 25 عاملاً، ولا يتجاوز رأس مالها التأسيسي عن 2.5 مليون دينار كحد أقصى، أما المتوسطة لا يزيد عدد العاملين عن 50 عاملاً، ولا يتجاوز رأس مالها التأسيسي 5 مليون دينار كحد أقصى (دريدرة، 2002م).

تعريف الصناعات الصغيرة لدى بعض المنظمات الدولية:

اللجنة الاقتصادية للأمم المتحدة:

تعرف اللجنة الاقتصادية للأمم المتحدة لشئون شرق آسيا والشرق الاقصى الصناعات الصغيرة بانها منشآت تشغل عمالاً بأجور، ولا يتعدى عدد المشتغلين بالمنشأة التي لا تستخدم أي قوى محركة عن 50 مشتغلاً. (عبد الله، 2010م، ص 31).

منظمة العمل الدولية (ILO):

تعرف منظمة العمل الدولية الصناعات الصغيرة بانها الصناعات التي يعمل بها 50 عاملاً وأقل، وتحدد مبلغاً لا يزيد عن 1000 دولار لكل عامل، تزداد إلى 5000 دولار في بعض الصناعات على الا يزيد رأس مال المنشاة عن 100.000 دولار. وحسب قرار مكتب العمل الدولي رقم (87) الصادر في يونيو 1990م من مكتب المدير العام والذي يشير إلى تعبير القطاع غير النظامي إلى الوحدات الصغيرة جداً التي تنتج وتوزع السلع والخدمات وتتألف اساساً من منتجين صغار ومشتغلين يعملون لحسابهم الخاص في المناطق الحضرية في البلدان، وبعضهم يستخدمون الاسرة او عدداً قليلاً من العمال باجر او التلاميذ الصناعيين. وتعمل هذه الوحدات براس مال منخفض او بدون راس مال، وتستخدم مستوى منخفض جداً من التقانة والمهارات لذلك فهي تعمل بمستوى منخفض الانتاجية وتوفر دخولاً منخفضة للغاية (محمد، 2006م، ص 2).

البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD):

يعرف البنك الدولي للإنشاء والتعمير الصناعات الصغيرة بأنها، المنشآت التي يعمل بها أقل من 50 عاملاً في الدول النامية وأقل من 500 عامل في الدول المتقدمة، ورأسمالها أقل من 500.000 دولار بعد استبعاد الأراضي والمباني (فرح، 2000م، ص 21).

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO):

كما تعرف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) الصناعات الصغيرة بأنها، تلك الصناعات التي يعمل بها أكثر من 10 عمال وأقل من 50 عامل (عبد الجواد، 1990م، ص7). كما تعرفها بأنها، مجموعة المشروعات التي تقوم بالإنتاج على نطاق صغير وتستخدم رؤوس أموال صغيرة وتوظيف عدداً من الأيدي العاملة وتتبع أساليب إنتاجية حديثة، ويغلب على نشاطها الآلية وتطبق مبدأ التخصص وتقسيم العمل، ويعتبر شرطا الآلية والتخصص لازمين للمشروع، وذلك بسبب اختلاف معامل رأس المال العامل بين القطاعات الصناعية المختلفة واختلاف الفن الإنتاجي المطبق في مصانع القطاع الواحد (محمد، 2001م، ص7).

دول المجموعة الأوربية (EEC):

تحدد الصناعات الصغيرة بأنها التي توظف أقل من 100 عاملا (محمد، 2006، ص 7).

منظمة العمل العربية (ALO):

تعرف الصناعات الصغيرة على انها تلك التي تتميز بقلة رأس المال المستثمر فيها، وتستخدم تقانة غير معقدة، وتعتمد على العمالة والمهارة اليدوية (منظمة العمل العربية، 2004م، ص 27).

صعوبات تحديد تعريف موحد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة:

ما سبق يوضح أن مفهوم المشروعات الصغيرة يختلف باختلاف المعايير المستعملة في تصنيفها سواء من بلد إلى آخر، أو داخل البلد الواحد. فالمشروع الصغيرة في اليابان والولايات المتحدة أو بريطانيا لا تعتبر كذلك في دول نامية مثل ليبيا أو الجزائر أو حتى جنوب إفريقيا. كما يختلف ذلك المفهوم باختلاف القطاع وعمر المشروع نفسه. فما يعد مشروع صغير في صناعة معينة لا يعد كذلك في صناعة أخرى، وما يعد مشروع صغير في السنة الحالية لا يعد كذلك بعد عقد أو عقدين من الزمن وهكذا.

معايير تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

من العرض السابق يمكن تلخيص تلك المعايير كما يلي:

- معيار رأس المال المستثمر وقيمة الأصول الثابتة.
- معيار نوع التكنولوجيا المستخدمة.
- معيار كمية الإنتاج أو حجم المبيعات.
- معيار عدد العمال.
- معيار رقم العمال.
- المعايير النوعية: (المعيار القانوني – المعيار التنظيمي- معيار الاستغلالية- معيار الحصة السوقية)
- المعايير الكمية: (معيار عدد العمال- معيار رقم الأعمال- معيار رأس المال)

يلاحظ عدم الاتفاق حول المعايير ومع هذا يبقي المعيار السائد غالباً هو معيار عدد العمال على أساس انه سهل التوفير والأيسر تحصيلاً فيما يختص نشاطات المشروع إضافة معيارين آخرين هما رقم الأعمال والقيمة المضافة.

جدول (6) مقارنة بين عدد العاملين في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجموعة من الدول

الدولة	المشروعات الصغيرة	المشروعات المتوسطة
ليبيا	1 – 25 عامل "منتج"	-
مصر	1 – 10 عامل	15 – 49 عامل
السعودية	-	لا يتجاوز عدد العمال 50 عامل
الجزائر	-	لا يتجاوز عدد العمال 500 عامل
الأردن	-	لا يتجاوز عدد العمال 19 عامل
السودان	1 – 10 عامل	لا يتجاوز عدد العمال 30 عامل
الصومال	1 – 10 عامل	لا يتجاوز عدد العمال 50 عامل
العراق	-	لا يتجاوز عدد العمال 300 عامل
الكويت	-	لا يتجاوز عدد العمال 10 عامل
تونس	-	لا يتجاوز عدد العمال 200 عامل
ايرلندا	1 – 6 عامل	لا يتجاوز عدد العمال 50 عامل
ألمانيا	1 – 20 عامل	لا يتجاوز عدد العمال 49 عامل
فرنسا	-	لا يتجاوز عدد العمال 500 عامل
المملكة المتحدة	1 – 20 عامل	لا يتجاوز عدد العمال 200 عامل
الدنمرك	1 – 6 عامل	لا يتجاوز عدد العمال20 عامل
فنلندا	-	لا يتجاوز عدد العمال 350 عامل
السويد		لا يتجاوز عدد العمال 200 عامل
الهند	1 – 10 عمال	51 – 100 عامل
بنغلاديش	1 – 10 عمال	لا يتجاوز عدد العمال 100 عامل
الولايات المتحدة	1 – 10 عمال	لا يتجاوز عدد العمال 250 عامل
اليابان	1 – 10 عمال	لا يتجاوز عدد العمال 300 عامل
سنغافورة	-	لا يتجاوز عدد العمال 50 عامل
كوريا	-	لا يتجاوز عدد العمال 10 عامل
ماليزيا	-	لا يتجاوز عدد العمال 300 عامل
غانا	-	لا يتجاوز عدد العمال 25 عامل
مكتب العمل الدولي	11 – 50 عامل	51 100 عامل
هولندا		لا يتجاوز عدد العمال 55 عامل
وكالة المعونة الدولية بالدنماركDANIDA	1 – 5 عمال	6 – 15 عامل
وكالة المعونة الدولية بأمريكا USAID	1 – 3 عمال	6 – 15 عامل
اتحاد بلدان جنوب شرق أسيا LANASE	11 – 15 عامل	51 – 100 عامل
الاتحاد الأوروبي	لا يتجاوز 10 عمال	لا يتجاوز عدد العمال 250 عامل

المصدر: (شبانه، 2000م، ص 24).

نشأة وتطور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا:

نشأت المشروعات الصغرى في ليبيا كمشروعات بسيطة مثل المشروعات التي لا تحتاج إلى رأس مال كبير ومهارات متخصصة، تمثلت في صناعة التبغ والورق وطحن القمح والدقيق وتعليب الطماطم وتركزت في مدينة سبها بصفة خاصة، ونظراً لعدم انتشارها فقد استوعبت نسبة ضئيلة من القوى العاملة وكانت مساهمتها في الدخل القومي بسيطة جداً، وبعد استكشاف النفط ظهرت مرافق جديدة لتلبية احتياجات المستهلك مثل الصناعات الغذائية القائمة على المنتجات الزراعية وصناعة المشروبات ومعامل النسيج، وفي فترة الستينات ظهرت مشروعات صناعية ذات طاقة محدودة، إما في بداية السبعينات فقد أولت الدولة التركيز على تنفيذ المشروعات الصناعية الكبيرة والاستراتيجية التي لا يقوم الأفراد بالإقدام عليها نظراً لضخامة الاستثمارات التي تتطلبها، وفي السنوات الأخيرة أتاحت الدولة من خلال مؤسساتها الاقتصادية المختلفة الفرصة للأفراد والتشاركيات الإنتاجية والشركات المساهمة الدخول إلى المجالات الإنتاجية المختلفة من خلال إقامة مشروعات صغيرة ودعمها من خلال تسهيل القروض الممنوحة لهذه المشروعات (دريدرة، 2005م، ص 3).

واقع تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا:

أولت ليبيا اهتماماً كبيراً في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث وضعت من ضمن أهدافها واستراتيجياتها التنمية الاقتصادية والاجتماعية لتوفير مصادر دخل بديلة عن النفط، حيث شرعت منذ بداية عقد السبعينيات في استثمار عائدات النفط لتنفيذ مشروعات ضخمة في مجالات الصناعة والزراعة والبنية التحتية بمختلف مناطق ليبيا بهدف تأسيس قاعدة صناعية وزراعية وقوة بشرية عاملة يعتمد عليها الاقتصاد الوطني في خلق وإيجاد مصادر دخل بديل للنفط مع أن غاية النشاط الاقتصادي هو إشباع حاجات ورغبات أفراد المجتمع وتحقيق سعادتهم ورفع كفاءتهم وتنمية قدراتهم على الابتكار والإبداع وزيادة الإنتاج، وانطلاقاً من هذا المفهوم واستكمالا لجهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مختلف المجالات تولت القطاعات العامة للأجهزة التنفيذية المختلفة وضع الخطط والبرامج واستحداث المؤسسات المالية المتخصصة لمنح القروض في إطار البرنامج الوطني، لتصنيع الملابس، وبرنامج الأسرة المنتجة، وتأسيس التشاركيات الأسرية الجماعية في مختلف النشط الاقتصادية والخدمية بهدف تمكين أفراد المجتمع، وخاصة الشباب منهم من بعض مشروعات خاصة بهم لتحسين دخولهم ورفع مستوى معيشتهم وزيادة الإنتاج من جهة أخرى (قابوسة، 2003م).

المشاكل التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا المشروعات: (من اجل تحقيق نهضة اقتصادية واجتماعية، 2005م، ص 53).

1. لا توجد أنظمة قانونية مستقلة لهذه المشروعات تحدد القواعد التي تحكمها وتحدد مفهومها ومراحل إنشائها.
2. صعوبة حصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة على الشكل الرسمي لها.
3. لا توجد إدارة مهنية لتلك المشروعات.
4. لا تتوفر العمالة الماهرة والمدربة لاحتياجات المشاريع الصغيرة والمتوسطة، مما يترتب عليه قلة جودة المنتجات.
5. لا توجد تنظيمات تشريعية ترعى وتشجع المبدعين والموهوبين في مجالات المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
6. صعوبة الحصول على مدخلات المواد الخام في الإنتاج في المشروعات.
7. صعوبة الحصول على المواقع المناسبة لتلك المشروعات.
8. قلة تشجيع المرأة في المشاركة في هذه المشروعات.

قد تم تصنيف المشروعات الصغيرة والمتوسطة بليبيا حسب ما يلي:

1. المشروعات الصغرى: هي المشروعات التي لا يزيد عدد العاملين بها عن (25) عنصراً ولا تتجاوز قيمة الإقراض لرأس المال التأسيسي الذي يمنح لها (2.5) مليون دينار كحد أقصى.
2. المشروعات المتوسطة: هي التي لا يزيد عدد العاملين بها على (50) عنصراً ولا تتجاوز قيمة الإقراض لرأس المال التأسيسي الذي يمنح لها (5) مليون دينار كحد أقصى.

معوقات تنمية المشروعات الصغيرة في ليبيا:

تواجه المشروعات في ليبيا عدد من المعوقات تقف في سبيل تنميتها مثل مشكلة النقص في مستوى المهارات الإدارية ومشكلة التمويل، ويمكن توضيح هذه المشكلات على النحو التالي (دريدرة، مرجع سابق، ص5):

أ- لا توجد ثقافة كافية عن طرق التجارة والاستثمار.
ب- مغامرة معظم المستفيدين في هذا المجال وهذا يعود إلى ضعف عامل الخبرة.
ج- الاعتقاد السائد بأن هذا المبلغ الممنوح من قبل مصرف باعتباره منحة لا ترد.
د- تناقص رأس المال العامل.
هـ- الضمانات لم تكن كافية.
و- هروب كثير من المستفيدين.
ز- عدم وجود إطار تنظيمي مؤسسي يتولى إدارة هذه المشروعات.
ح- عدم توفر البيانات والمعلومات الازمة للتخطيط السليم.
ط- لا تأخذ المشروعات الصغيرة بالأساليب الإدارية الحديثة.
ي- مشكلة التسويق ومنافسة السلع الاخرى بما فيها المستوردة.

وتفادي المعوقات السابقة بالاهتمام بدراسة جدوى المشروعات الصغيرة يعد من عوامل نجاح تلك المشروعات.

بالرغم من الاسهامات والمزايا التي تتمتع بها المشروعات الصغيرة والمتوسطة فإنها تعاني من بعض المشكلات والمعوقات التي تواجهها مثل (الماجدي، د ت، ص 93):

1- مجموعة المعوقات الخارجية:

1. لا يوجد قانون موحد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بحدد القواعد التي تحكمها، ويحدد مفهومها ومراحل إنشائها وانتهائها.
2. لا يوجد ارتباط للمشروعات الصغيرة والمتوسطة باتحادات تراعي مصالحها جعلها وتعمل بشكل فردي، مما قلل من فرصها التنافسية في السوق، وادى إلى ارتفاع اسعار مستلزمات انتاجها مقارنة بالمشروعات الكبرى.
3. وجود نقص في خدمات النقل والبنية الاساسية التي تؤثر على نقل الخدمات والمنتجات النهائية، نقص في خدمات المياه والكهرباء والتخزين والتخلص من النفايات.
4. لا يوجد توازن في التوزيع الأقليمي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث تستحوذ اماكن دون اخرى بهذه المشروعات، وهو ما يؤكد عدم وجود عدالة في توزيع الاستثمارات الخاصة بهذه المشروعات بين اقاليم الدولة.
5. اقتصار المصارف على الدعم المالي دون الدعم الفني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
6. ضعف الاقتراض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، نتيجة عدن توافر الضمانات الكافية للاقتراض، وكذلك عدم توافر الوعي المصرفي لدى اصحاب هذه المشروعات وهو ما يجعلهم يفضلون الاقتراض من سوق

الائتمان غير الرسمي الذي يرتفع فيه اسعار الفائدة، مما يمثل عقبة امامهم للحصول على التمويل بشروط ملائمة.

7. قصور البيانات والمعلومات المنشورة عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والتي غالباً ما تكون متقادمة او متباينة في حالة توافرها، ذلك بسبب الاجهزة المعنية بها، وعد الاتفاق على مفهوم موحد لها وعدم وجود نظم للمعلومات خاصة بهذه القطاعات.
8. قلة تواجد الشركات المساعدة المتخصصة في مجالات دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

2- مجموعة معوقات البنية الداخلية:

1. قلة إلمام اصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالمعلومات الفنية والاقتصادية الخاصة بالخامات والآلات والجودة.
2. ضعف القدرات الإدارية والتنظيمية والتسويقية لدى اصحاب هذه المشروعات وعدم توفر المهارات البشرية المطلوبة، ونقص التدريب وعدم الحصول على الخدمات الاستشارية والخدمات المساعدة لها.
3. انخفاض انتاجية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ناتج عن اسباب إدارية.
4. غياب الوعي المحاسبي لدى اصحاب تلك المشروعات مما يؤدي للجوء معظمهم إلى مكاتب محاسبية خارجية لإعداد الحسابات الختامية، وهو ما يكلف المشروع نفقات كثيرة بالإضافة إلى تعدد وتنوع المشكلات الضريبية وقد حدد مجلس التخطيط الوطني المشاكل والتحديات التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ليبيا فيما يلي (مجلس التخطيط الوطني، 2008م):

1. ضعف ثقافة الريادة.
2. غياب الأطر التشريعية والقانونية.
3. تسجيل المؤسسات.
4. النظام الضريبي والجمارك.
5. عدم توفير تمويل مؤسسي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.
6. عدم وجود نظم معلومات كافية.
7. عدم وجود سوق للمال.
8. ضعف المهارات الفنية ومهارات إدارة الأعمال.
9. نقص في البنية التحتية.

3- منهجية الدراسة وإجراءاتها الميدانية.

منهج الدراسة:

تتبع الدراسة المنهج الوصفي حيث يتم استخدام البيانات الثانوية والأولية في توصيف وتحديد موضوع الدراسة، ثم الاعتماد على الجانب التطبيقي في اختبار فروض الدراسة، وتستخدم الدراسة أسلوب المعاينة حيث تم أخذ عينة عشوائية من مجتمع الدراسة.

مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة من واقع سجلات وزارة الصناعة بالدولة الليبية منطقة سبها والبالغ عددها (240)، وهو العدد الموجود في المناطق التي تم الوصول إليها أي هي المناطق الأكثر أمناً..

عينة الدراسة وخصائصها:

اعتمد الباحثان عينة عشوائية بسيطة من مجتمع الدراسة الموضح في (أ)، لوجود إطار للمجتمع، وذلك بغرض الحصول على البيانات المطلوبة، وتم اختيارها بعناية وفق للمعادلة الاحصائية (ستيفن ثامبسون) أدناه، وقد تم اختيار عينة عشوائية من 120 مشروع صغير ومتوسط بمنطقة سبها بليبيا، حيث تم توزيع عدد (120) استمارة على المستهدفين من عينة الدراسة وحصل على (110) استبانة، وتم اختيارها بعناية وفق للمعادلة الإحصائية التالية:

ستيفن ثامبسون:

$$n = \frac{N \times p(1-p)}{\left[\left[N-1 \times \left(d^2 \div z^2\right)\right] + p(1-p)\right]}$$

حيث إن:

n: حجم العينة

N: حجم المجتمع

Z: الدرجة المعيارية المقابلة لمستوى الدلالة (0.95) وتساوي (1.96)

d: نسبة الخطأ وتساوي (0.05)

P: نسبة توفر الخاصية والمحايدة وتساوي (0.50)

قام الباحثان بتوزيع عدد (120) استمارة على المستهدفين من عينة الدراسة وحصل على (110) أي بنسبة 91.6%، وهذه النسبة ممتازة ومقبولة إحصائياً وهنالك عدد (10) استبانات بنسبة 8.4% لم يتم التحصيل اليها.

وصف العينة:

تمثل مجتمع البحث في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا منطقة سبها وعددها 420 مشروع حيث تم تحديد عينة عشوائية من 120 مشروع صغير، في ليبيا تم استرداد بيانات من 110 مفردة فقط، وكانت خصائص عينة الدراسة كما توضحها الجداول التالية:

جدول (1) توزيع عينة الدراسة حسب النوع

النوع	العدد	النسبة
ذكر	96	87.3
انثى	14	12.7
المجموع	110	100

المصدر لبيانات جميع الجداول: إعداد الباحثين من بيانات الاستبانة، 2018م.

يوضح الجدول رقم (1) أن معظم مفردات العينة من الذكور بنسبة 87,3 % وذلك لطبيعة العمل التجاري في سبها.

جدول (2) توزيع عينة الدراسة حسب العمر

الفئة العمرية	العدد	النسبة
أقل من 30	13	11,8
30 إلى أقل من 40	35	31,8
40 فأكثر	61	55,4
بدون اجابة	1	0,9
المجموع	110	100

يوضح الجدول رقم (2) أن معظم مفردات العينة من الفيئة العمرية 40 فأكثر بنسبة 55,4% وهي فيئة ناضجة وتتعامل بواقعية، الامر الذي تعكسه نتائج الدراسة.

جدول (3) توزيع عينة الدراسة حسب عدد العاملين

عدد العاملين	العدد	النسبة
أقل من 10	70	63.4
10وأقل من 50	25	22,7
50 وأقل من 100	7	6,4
100 فأكثر	2	1,8
بدون اجابة	6	5,5
المجموع	110	100

يوضح الجدول رقم (3) أن معظم مفردات العينة من المشروعات التي توظف أقل من 10 من العاملين بنسبة 63.4%، تليها الفئة الثانية من10 إلى أقل من 50 عامل بنسبة 22، 7%، هذا يعني أن أكثر من 85% من مفردات العينة توظف أقل من50 عاملا وهذا يتفق مع طبيعة المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتعريف الليبي لها.

جدول (4) توزيع عينة الدراسة حسب نشاط المشروع

نوع العمل بالمشروع	العدد	النسبة
مالي / مصرفي	13	11,8
زراعي	8	7,3
صناعي	35	31.8
خدمي	54	49,1
المجموع	110	100

أداة الدراسة:

استخدم الباحثان الاستبانة كأداة لجمع البيانات المتعلقة بفروض الدراسة والتي قام الباحث بتطويرها من خلال الاطلاع على العديد من الدراسات السابقة والمرتبطة بموضوع الدراسة وذلك بهدف قياس رأي أفراد العينة المبحوثة حول موضوع الدراسة وتتكون الاستبانة من قسمين:

القسم الأول: ويشتمل على البيانات الخاصة بأفراد عينة الدراسة: وهي البيانات الشخصية المتعلقة بوصف عينة الدراسة على النحو التالي: (النوع، العمر، عدد العاملين، العمل، الاقدمية في المؤسسة).

القسم الثاني: ويشمل عبارات الدراسة الأساسية وهي المحاور ومن خلالها يتم التعرف على فروض الدراسة وقد احتوى هذا القسم عبارات الدراسة:

1. المخاطر المالية التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا مخاطر متعددة وتحد من قدرتها على النمو والتطور.
2. استراتيجيات إدارة المخاطر المتبعة من قبل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا تؤدي إلى مواجهة المخاطر المالية التي تتعرض لها، وبالتالي نجاح المشروعات في تحقيق اهدافها.

تقييم أدوات القياس:

يقصد به صدق وصلاحية أداة القياس أي قدرة الأداة على قياس ما صممت من أجله، وبناءاً على نظرية القياس الصحيح تعني الصلاحية التامة وخلو الأداة من أخطاء القياس سواء كانت عشوائية أو منتظمة، وقد اعتمدت الدراسة في المرحلة الأولى على تقييم مدى ملائمة المقاييس المستخدمة في قياس عبارات الدراسة باستخدام اختبار الثبات والصدق لاستبعاد العبارات غير المعنوية من مقاييس الدراسة، والتحقق من أن العبارات التي استخدمت لقياس مفهوماً معيناً تقيس بالفعل هذا المفهوم وينقسم الى:

1. اختبار صدق محتوي المقياس: بعد أن تم التأكد من الصيغة الأولية لمقياس الدراسة تم عرضها في شكل استبيان على مجموعة من المحكمين والخبراء المختصين بلغ عددهم (4) خبيراً ومحكماً في مجال الدراسة، وقد طلب من الخبراء إبداء آرائهم حول أداة الدراسة ومدي صلاحية الفقرات لتمثيل فروض الدراسة وطلب منهم أيضاً التعديل والحذف والإضافة لما يروه مناسباً لغرض قياس صدق أداة الدراسة، وبعد أن تم استرجاع الاستبيان من جميع الخبراء تم تحليل استجاباتهم والأخذ بملاحظاتهم وإجراء التعديلات التي اقترحت عليه، وبذلك تم تصميم الاستبانة في صورتها النهائية.
2. اختبار الاتساق: تم استخدام طريقة ألفا كرونباخ، والجدول التالي يبن ذلك.

جدول (5) معاملات ألفا كرونباخ لقياس ثبات عبارات الاستبانة

م	المتغيرات	عدد العبارات	معامل ألفا كرونباخ للثبات	الصدق
.1	المتغير المستقل (المخاطر)	18	%62.12	%78.8
.2	المتغير التابع (قدرة المشروعات)	2	%69.4	%83.3
.3	المتغير المستقل (استراتيجيات إدارة المخاطر)	11	%67.7	%82.28
.4	المتغير التابع الثاني (نجاح المشروعات)	5	%61.7	%78.54
.9	إجمالي العبارات	36	%66	%81.6

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية 2018م.

يوضح الجدول (5) أن قيمة الارتباط أكبر في الصدق والثبات أعلى من 60% ويعنى وجود اتساق وثبات في المقياس.

مقياس الدراسة:

تم قياس درجة الاستبانة المحتملة على الفقرات إلى تدرج خماسي حسب مقياس ليكرت الخماسي، في توزيع أوزان إجابات أفراد العينة والذي يتوزع من أعلي وزن له والذي أعطيت له (5) درجات والذي يمثل في حقل الإجابة (أوافق بشدة أو ما يقابله) إلى أدني وزن له والذي أعطي له (1) درجة واحدة وتمثل في حقل الإجابة (لا أوافق بشدة

أو ما يقابله) وبينهما ثلاثة أوزان، وكان الغرض من ذلك هو إتاحة المجال أمام أفراد العينة لاختيار الإجابة الدقيقة حسب تقدير أفراد العينة كما يوضح الجدول رقم (6):

جدول (6) مقياس الدراسة

درجة الموافقة	الوزن النسبي	الوزن النسبي المرجح	الدلالة الإحصائية
أوافق بشدة	5	4.20-5	درجة موافقة عالية
أوافق	4	3.40-4.20	درجة موافقة
محايد	3	2.60-3.40	محايدة
لا أوافق	2	1.80- 2.60	عدم موافقة
لا أوافق بشدة	1	1—1.80	موافقة منعدمة تماماً

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية 2018م.

عليه يصبح الوسط الفرضي للدراسة:

الدرجة الكلية للمقياس هي مجموع درجات المفردة على العبارات (1 + 2 + 3 + 4 +5) /5 = (5/15) = 3، وهو يمثل الوسط الفرضي للدراسة وعليه إذا زاد متوسط العبارة عن الوسط الفرضي (3) دل ذلك على موافقة أفراد العينة على العبارة.

الأساليب الإحصائية المستخدمة:

تم إجراء التحليل الإحصائي لإجابات عينة الدراسة باستخدام الأساليب الإحصائية التالية:

1. معامل "ألفا كرونباخ" (Alpha Cronbach) لاختبار الصدق والثبات للاستبانة.
2. التكرارات والنسب المئوية لوصف أفراد الدراسة وتحديد نسب إجابتهم على عبارات الاستبانة.
3. الإحصاءات الوصفية (المتوسط الحسابي والمنوال) لترتيب إجابات أفراد الدراسة لعبارات الاستبانة حسب درجة الموافقة و (الانحراف المعياري) لمعرفة دلالة كفاءة المتوسط الحسابي في تمثيل مركز البيانات.
4. الارتباط والانحدار الخطي البسيط.

4- عرض النتائج ومناقشتها.

- **إجابة السؤال الرئيس:** "ما أثر إدارة هذه المخاطر على نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمنطقة سبها في ليبيا؟.

وللإجابة على السؤال قام الباحثان باحتساب التكرارات والنسب المئوية من إجابات العينة وكالآتي:

يوضح الجدول رقم (7) من الجدول سيادة القطاع الخدمي بنسبة 49,1% يليه القطاع الصناعي بنسبة 31.8% ثم المالي والمصرفي بنسبة 11,8% واخيرا القطاع الزراعي بنسبة 7.3%.

جدول (7) المخاطر المالية التي تواجهها المشروعات في منطقة سبها بليبيا

العبارات		أكثر خطورة	بها خطورة	أقل خطورة	خطورة ضعيفة	بدون خطورة	المجموع
ضعف السيولة المالية	ع	70	26	8	5	1	110
	ن	63.6%	23.6%	7.3%	4.5%	.9%	100%

العبارات		أكثر خطورة	بها خطورة	أقل خطورة	خطورة ضعيفة	بدون خطورة	المجموع
سوء في تسيير الخزينة	ع	27	28	29	18	8	110
	ن	24.5%	25.5%	26.4%	16.4%	7.3%	100%
ضعف التخطيط المالي	ع	16	40	38	6	10	110
	ن	14.5%	36.4%	34.5%	5.5%	9.1%	100%
خطر عدم تسديد القروض والديون	ع	16	33	34	19	8	110
	ن	14.5%	30.0%	30.9%	17.3%	7.3%	100%

يوضح الجدول رقم (7) توزيع النسب والتكرارات لاهم الأخطار التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا ريمكن ترتيب تنازليا كما يلي:

يأتي خطر السيولة في المرتبة الأولى ثم سوء تسيير الخزينة وضعف التخطيط المالي وخطر عدم تسديد القروض والجدول التالي يوضح المتوسط الحسابي والمنوال والانحراف المعياري للعبارات التي وردت في الجدول اعلاه.

جدول (8) المتوسط الحسابي والمنوال والانحراف المعياري للمتغير المستقل للفرضية الأولى المخاطرالمالية التي تواجهها المشروعات في منطقة سبها بليبيا

العبارات	المتوسط الحسابي	المنوال	الانحراف المعياري
ضعف السيولة المالية	1.55	1	.884
سوء في تسيير الخزينة	2.56	3	1.231
ضعف التخطيط المالي	2.58	2	1.095
خطر عدم تسديد القروض والديون	2.73	3	1.133

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات تحليل الاستبيان ، 2018م

يوضح الجدول رقم (8) الإحصاءات الوصفية لعبارات المتغير المستقل (المخاطر المالية التي تواجهها المشروعات في منطقة سبها بليبيا) للفرضية الأولى حيث جاءت المتوسطات الحسابية فيه منتشرة حول الارقام (1- 3) تقريباً لكل العبارات والمنوال (من1الى 3) بانحرافات معيارية بدرجة عالية من التباعد لجميع العبارات ومن خلال قيم المتوسطات الحسابية للعبارات والمنوال وحسب مقياس ليكرت والموضح سابقاً آراء أفراد العينة هي وجود مخاطر بدرجات متفاوتة وهذه النتائج تؤكد جدول النسب والتكرارات وكما أن قيم الانحرافات المعيارية لأفراد العينة تدل على عدم التجانس الكبير في اراءهم وكل ذلك يؤكد ما ورد في جدول النسب لتلك العبارات بأن هنالك مخاطر مالية تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في منطقة سبها بليبيا.

جدول (9) قدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على النمو والتطور في منطقة سبها بليبيا

العبارات		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المجموع
المنظمة تواجه عراقيل حين التعامل مع بعض المخاطر المالية، وتحد من مقدرتها على النمو والتطور.	ع	12	62	7	20	9	110
	ن	10.9%	56.4%	6.4%	18.2%	8.2%	100%
تعامل منظمتكم مع المخاطر المالية ضعيف ويؤثر نموها وتطورها.	ع	33	39	20	13	5	110
	ن	30.0%	35.5%	18.2%	11.8%	4.5%	100%

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات تحليل الاستبيان، 2018م.

يوضح الجدول رقم (9) أن النسب تظهر بان هنالك موافقة على ما ورد في العبارات، أي أن هنالك عراقيل في التعامل مع بعض المخاطر المالية، وهنالك ضعف مما يؤثر على تطورها ونموها كما تظهر وجود محايدة حول ضعف التعامل.

جدول (10) الاحصاءات الوصفية لعبارات المتغير التابع قدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على النمو والتطور للفرضية الأولى

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المنوال
المنظمة تواجه عراقيل حين التعامل مع بعض المخاطر المالية وتحد من مقدرتها على النمو والتطور	3.44	1.154	4
تعامل منظمتكم مع المخاطر المالية ضعيف ويؤثر نموها وتطورها	3.75	1.145	4

يوضح الجدول رقم (10) الإحصاءات الوصفية لعبارات المتغير التابع للفرضية الأولى قدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على النمو والتطور حيث جاءت المتوسطات الحسابية فيه منتشرة حول الارقام (من 1 إلى 4) تقريباً لكل العبارات والمنوال أيضا (من1 إلى 4) بانحرافات معيارية بدرجة عالية من التباعد لجميع العبارات، ومن خلال قيم المتوسطات الحسابية للعبارات والمنوال وحسب مقياس ليكرت، فان مفردات العينة تواجه عراقيل حين التعامل مع بعض المخاطر المالية ضعيف ويؤثر ذلك على نموها وتطورها، كما أن قيم الانحرافات المعيارية لأفراد العينة تدل على عدم التجانس الكبير في اراءهم، وكل ذلك يؤكد ما ورد في جدول النسب لتلك العبارات بان هنالك موافقة على عبارات المتغير.

الاحصاء الوصفي لبيانات الفرضية الثانية:

جدول (11) استراتيجيات إدارة المخاطر المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في منطقة سبها بليبيا

العبارات		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المجموع
مؤسستكم تأخذ دراسة المخاطر المالية بعين الاعتبار في عملية وصياغة الاستراتيجية.	ع	26	49	16	9	10	110
	ن	23.6%	44.5%	14.5%	8.2%	9.1%	%100
تعطي مؤسستكم أهمية لأدوات التحليل الاستراتيجي باعتبارها تعمل على اكتشاف الفرص والتهديدات المحيطة بالمؤسسة.	ع	21	33	27	16	13	110
	ن	19.1%	30.0%	24.5%	14.5%	11.8%	%100
مؤسستكم بإمكانها التنبؤ وتوقع إشارات الخطر.	ع	25	60	8	14	3	110
	ن	22.7%	54.5%	7.3%	12.7%	2.7%	%100
تستخدم مؤسستكم طرق كمية احصائية في اكتشاف المخاطر المالية قبل وقوعها.	ع	11	32	26	26	15	110
	ن	10.0%	29.1%	23.6%	23.6%	13.6%	%100
تتبنى مؤسستكم خطة فعالة في التعامل مع جميع المخاطر المالية.	ع	27	37	19	10	17	110
	ن	24.5%	33.6%	17.3%	9.1%	15.5%	%100
الخطة الاستراتيجية التي تتبعها مؤسستكم تعمل على	ع	22	46	20	7	15	110

العبارات		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المجموع
مواجهة المخاطر المالية التي تتعرض لها.	ن	20.0%	41.8%	18.2%	6.4%	13.6%	%100
الاستراتيجية التي تتبعها مؤسستكم تحد من المخاطر المالية التي تواجهها وتؤدي إلى نجاحها	ع	19	48	25	3	15	110
	ن	17.3%	43.6%	22.7%	2.7%	13.6%	%100
هل ترون أنكم تلقيتم ما يكفي من التدريب والتكوين للتعامل مع المخاطر المالية.	ع	30	23	4	29	24	110
	ن	27.3%	20.9%	3.6%	26.4%	21.8%	%100
تعتقد أنه من الضروري أن تقوم مؤسستكم بتدريبكم على سبل التعامل مع المخاطر المختلفة.	ع	39	49	7	11	4	110
	ن	35.5%	44.5%	6.4%	10.0%	3.6%	%100
ما المكانة التي تمنحونها للاتصال أثناء التعامل مع الخطر المالي.	ع	49	25	30	5	1	110
	ن	44.5%	22.7%	27.3%	4.5%	.9%	%100
تستخدم المؤسسة طرقاً مختلفة في التعامل مع المخاطر المالية التي تواجهها.	ع	15	31	8	42	14	110
	ن	13.6%	28.2%	7.3%	38.2%	12.7%	%100
هل تظن أن مؤسستكم يقظة في التعامل مع المخاطر المحدقة بها.	ع	28	48	18	7	9	110
	ن	25.5%	43.6%	16.4%	6.4%	8.2%	%100

يوضح الجدول رقم (11) النسب والتكرارات لعبارات متغير استراتيجيات المخاطر التي تتبعها المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا، حيث اظهرت أن هنالك تردد ما بين الموافقة وعدم الموافقة تصل الى68% في بعض العبارات بالموافقة، وفى البعض الآخر لعبارات عدم الموافقة تصل إلى 46% حول جميع عبارات المتغير من حيث التعامل مع المخاطر المالية وأهمية التعامل معها والدور الاستراتيجي في تبنى الخطط والتنبؤ واستخدام طرق مختلفة للتعامل معها كما أن هناك محايدة لبعض العبارات تصل لا كثر من 25% وهذا يؤكد عدم ثبات المبحوثين حول رأى واحد واضح.

جدول (12) الاحصاءات الوصفية لعبارات المتغير المستقل استراتيجيات إدارة المخاطر المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة للفرضية الثانية

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المنوال
مؤسستكم تأخذ دراسة المخاطر المالية بعين الاعتبار في عملية وصياغة الاستراتيجية.	3.65	1.192	4
تعطي مؤسستكم أهمية لأدوات التحليل الاستراتيجي باعتبارها تعمل على اكتشاف الفرص والتهديدات المحيطة بالمؤسسة.	3.30	1.267	4
مؤسستكم بإمكانها التنبؤ وتوقع إشارات الخطر.	3.82	1.015	4
تستخدم مؤسستكم طرق كمية احصائية في اكتشاف المخاطر المالية قبل وقوعها.	2.98	1.219	4
تتبنى مؤسستكم خطة فعالة في التعامل مع جميع المخاطر المالية.	3.43	1.364	4
الخطة الاستراتيجية التي تتبعها مؤسستكم تعمل على مواجهة المخاطر المالية التي تتعرض لها.	3.48	1.269	4
الاستراتيجية التي تتبعها مؤسستكم تحد من المخاطر التي تواجهها وتؤدي إلى نجاحها.	3.48	1.217	4
هل ترون أنكم تلقيتم ما يكفي من التدريب للتعامل مع أي خطر كان.	3.05	1.567	5

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المنوال
تعتقد أنه من الضروري أن تقوم مؤسستكم بتدريبكم على سبل التعامل مع المخاطر المالية.	3.98	1.075	4
ماهي المكانة التي تمنحونها للاتصال أثناء التعامل مع الخطر.	4.05	.994	5
تستخدم المؤسسة طرقاً مختلفة في التعامل مع المخاطر المالية التي تواجهها.	2.92	1.314	2
هل تظن أن مؤسستكم يقظة في التعامل مع المخاطر المحدقة بها.	3.72	1.158	4

يوضح الجدول رقم (12) الإحصاءات الوصفية لعبارات المتغير المستقل للفرضية الثانية، حيث جاءت المتوسطات الحسابية فيه منتشرة حول الأرقام (من 3 و4) تقريباً لكل العبارات والمنوال أيضاً (من 4 و5) بانحرافات معيارية بدرجة عالية من التباعد لجميع العبارات، ومن خلال قيم المتوسطات الحسابية للعبارات والمنوال وحسب مقياس ليكرت والموضح سابقاً هناك موافقة على ما ورد في العبارات، وأن المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا تتبع استراتيجيات لتفادي المخاطر المالية.

جدول (13) نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة في منطقة سبها بليبيا

العبارات		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المجموع
وجود فروع للمشروع يدل على نجاحه.	ع	0	0	10	47	53	110
	ن	.0%	.0%	9.1%	42.7%	48.2%	100%
حجم المبيعات بالمشروع يحقق الاهداف الموضوعة.	ع	32	14	37	25	2	110
	ن	29.1%	12.7%	33.6%	22.7%	1.8%	100%
أشعر بالرضا عن نتائج المشروع الذى اديره.	ع	2	0	22	38	48	110
	ن	1.8%	.0%	20.0%	34.5%	43.6%	100%
المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا تحقق أهدافها.	ع	0	0	65	26	19	110
	ن	.0%	.0%	59.1%	23.6%	17.3%	100%
وجود علاقات تعاون بين المشروع والمشروعات الاخرى دليل على نجاح المشروع.	ع	18	0	17	32	43	110
	ن	16.4%	.0%	15.5%	29.1%	39.1%	100%

يوضح الجدول رقم (13) النسب المئوية لأجوبة أفراد عينة الدراسة والتي توضح أن هنالك عدم موافقة على العبارات بان وجود فروع يدل على نجاحه وحجم المبيعات ودرجة الرضا وتحقيق المشروعات الصغيرة لأهدافها ووجود علاقات تعاون أي هنالك عدم موافقة على كل ما ورد حول جميع عبارات المتغير من حيث وهنالك محايدة كبيرة على حجم المبيعات بالمشروع وعلاقتها بتحقق الاهداف الموضوعة.

جدول (14) الاحصاءات الوصفية لعبارات المتغير التابع للفرضية الثانية نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة في منطقة سبها بليبيا

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المنوال
وجود فروع للمشروع يدل على نجاحه	1.61	.651	1
حجم المبيعات بالمشروع يحقق الاهداف الموضوعة	3.45	1.185	3
أشعر بالرضا عن نتائج المشروع الذي اديره	1.82	.880	1

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المنوال
المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا تحقق أهدافها	2.42	.771	3
وجود علاقات تعاون بين المشروع والمشروعات الاخرى دليل على نجاح المشروع	2.25	1.404	1

يوضح الجدول رقم (14) الإحصاءات الوصفية لعبارات المتغير التابع للفرضية الثانية نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة في منطقة سبها بليبيا، حيث جاءت المتوسطات الحسابية فيه منتشرة حول الارقام (من1 الى3) تقريباً لكل العبارات والمنوال أيضا (من1 إلى 3) بانحرافات معيارية بدرجة عالية من التباعد لجميع العبارات من خلال قيم المتوسطات الحسابية للعبارات والمنوال حسب مقياس ليكرت والموضح سابقاً.

اختبار فرضيات الدراسة:

منهجية الدراسة والنموذج المقترح

تقوم الدراسة الميدانية على المنهج الوصفي التحليلي، لتحليل وتفسير العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع وذلك من خلال تمثيل النموذج المقترح بالمعادلة الرياضية التالية:

$$Y=a+b_1x_1+ +\epsilon i$$

حيث:

y : يمثل المتغير التابع قدرة المشروعات.

a : مقدار ثابت.

b : معامل التغير للمتغير المستقل من المتغيرات المستخدمة في بناء النموذج.

x_1: المخاطر المالية

ϵi : هامش الخطأ العشوائي للنموذج.

- **فحص الفرضية الأولى: المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا تواجه مخاطر مالية متعددة تحد من قدرتها على النمو والتطور**

الجدول التالي يوضح تحليل وتفسير العلاقة بين المتغير المستقل المخاطر المالية والمتغير التابع قدرة المشروعات على التطور باستخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط لتوضيح دلالة العلاقة بينهما وجاءت النتائج كما يلي:

جدول (15) العلاقة بين المخاطر المالية وقدرة المشروعات على التطور

المقياس الإحصائي	القيمة	مستوى الدلالة	الدلالة
معامل ارتباط سيبرمان (R)	0.037	0.781	غير دالة إحصائياً
معامل التحديد (R^2)	0.001	0.781	غير دالة إحصائياً
قيمة (F) المحسوبة	0.079		
قيمة معامل الانحدار (B)	-0.045	0.781	غير دالة إحصائياً
قيمة (T) المحسوبة	-0.281		

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية، 2018م.

يوضح الجدول رقم (15) العلاقة بين المتغير المستقل (المخاطر المالية) والمتغير التابع (وقدرة المشروعات تطور المشروعات)، حيث تم استخدام الارتباط والانحدار الخطى البسيط، والنتائج تشير إلى وجود ارتباط طردي ضعيف وغير مؤثر، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.037)، وقيمة معامل التحديد (R^2) بلغت (0.001) وهى نسبة ما تفسره المخاطر المالية على تطور المشروعات ويلاحظ أن نموذج الانحدار المقدر غير معنوي حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (0.079) ومستوي الدلالة (0.781) وهي غير دالة إحصائياً عند مستوي معنوية (0.05)، كما تشير النتائج إلى عدم معنوية معامل الانحدار (B) حيث بلغت قيمتها (-0.045) ومستوي الدلالة (0.781) وهي غير دالة إحصائياً أيضاً عند مستوي معنوية (0.05)، والإحصاءات الوصفية السابقة ونتائج الانحدار تظهر أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا تواجه مخاطر متعددة تحد من قدرتها على النمو والتطور.

تقوم الدراسة الميدانية على المنهج الوصفي التحليلي، لتحليل وتفسير العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع وذلك من خلال تمثيل النموذج المقترح حسب منهج بعض الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع بالمعادلة الرياضية التالية:

$$Y=a+b_1x_1++\epsilon i$$

حيث:

y : يمثل المتغير التابع نجاح المشروعات.

a : مقدار ثابت.

b : معامل التغير للمتغير المستقل من المتغيرات المستخدمة في بناء النموذج.

x_1 : استراتيجيات إدارة المخاطر

ϵi : هامش الخطأ العشوائي للنموذج.

- **فحص الفرضية الثانية: استراتيجيات إدارة المخاطر المالية المتبعة من قبل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا تؤدى إلى مواجهة المخاطر التي تتعرض لها، وبالتالي نجاح المشروع في تحقيق أهدافه.**

لتحليل الفرضية أعلاه وتفسير النتيجة تم استخدام الباحث الانحدار الخطي البسيط بين متغيري الدراسة وجاءت نتائج العلاقة بينهما كما يلي:

جدول (16) العلاقة بين إدارة المخاطر المالية ونجاح المشروعات

المقياس الإحصائي	القيمة	مستوى الدلالة	الدلالة
معامل ارتباط سيبرمان (R)	0.165	0.209	غير دالة إحصائياً
معامل التحديد (R^2)	0.027	0.209	غير دالة إحصائياً
قيمة (F) المحسوبة	1.618		
قيمة معامل الانحدار (B)	-0. 590	0.209	غير دالة إحصائياً
قيمة (T) المحسوبة	-1.272		

يوضح الجدول رقم (16) أعلاه اختبار الفرضية التي تنص (استراتيجيات إدارة المخاطر المتبعة من قبل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا تؤدى إلى مواجهة المخاطر التي تتعرض لها، وبالتالي نجاح المشروع في تحقيق أهدافه) حيث تم استخدام الارتباط والانحدار الخطى البسيط. وتشير النتائج إلى وجود ارتباط طردي ضعيف وغير

مؤثر بين إدارة المخاطر ونجاح المشروعات حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.17) وقيمة معامل التحديد (R^2) بلغت (0.03)، وهي نسبة ما تفسره إدارة المخاطر المالية على مواجهة المخاطر، ويلاحظ أن نموذج الانحدار المقدر غير معنوي، حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (1.618) ومستوى الدلالة (0.209)، وهي غير دالة إحصائياً عند مستوي معنوية (0.05)، كما تشير النتائج إلى عدم معنوية معامل الانحدار (B) حيث بلغت قيمته (590 .0-). ومستوى الدلالة (0.209) وهي غير دالة إحصائياً عند مستوي معنوية (0.05)، وهذه النتائج تدل على عدم وجود دلالة معنوية وبالرجوع إلى جداول الإحصاءات الوصفية السابقة يتضح أن استراتيجيات إدارة المخاطر المالية المتبعة من قبل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا تؤدى إلى مواجهة المخاطر التي تتعرض لها، وبالتالي نجاح المشروع في تحقيق أهدافه.

خلاصة بأهم النتائج:

من خلال الدراسة النظرية والدراسة الميدانية توصل الباحثان إلى النتائج التالية:

1. تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في منطقة سبها بليبيا مخاطر مالية عديدة.
2. تؤثر المخاطر المالية على اداء المشروعات الصغيرة والمتوسطة في منطقة سبها بليبيا.
3. ضعف السيولة وخطر تسديد القروض تأتي في مقدمة المخاطر المالية التي تؤثر في المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمنطقة سبها بليبيا.
4. تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة بعدد من العراقيل في سبيل تطبيق الاستراتيجيات المناسبة لها.
5. استراتيجية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا ادت إلى نجاح المشروعات.
6. تعمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة على دراسة المخاطر المالية ووضع الاستراتيجيات المناسبة لها.
7. تتأثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالمخاطر المالية التي تتعرض لها.

التوصيات والمقترحات:

بناءً على نتائج الدراسة يوصي الباحثان ويقترحان الآتي:

1. على المشروعات الصغيرة والمتوسطة تحليل عناصر البيئة التي تعمل فيها تحليلاً علمياً دقيقاً للتعرف على المخاطر المالية التي تواجهها.
2. على من يريدون الدخول في مجال الاستثمار عن طريق المشروعات الصغيرة والمتوسطة القيام بعمل دراسة جدوى شاملة.
3. على المنظمات استخدام التحليل المالي للتعرف على موقفها المالي.
4. ضرورة وضع استراتيجية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بصورة واقعية تضع في اعتبارها المخاطر المالية التي تواجه تلك المشروعات.
5. ايجاد مؤسسات لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة (حاضنات) وايجاد منظومة متكاملة لدعم هذه المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
6. الاهتمام بالتمويل والتدريب والتسويق ووضع جهة مسؤولة لها قدرات وامكانيات تسمح لها بمساعدة المشروعات التي تتعثر من اجل بقائها واستمرارها وحل مشاكلها وتوفير كافة احتياجاتها.
7. ضرورة إدارة هذه المشروعات بطريقة علمية وحثها على استخدام تقنية المعلومات وقيامها على التخصص والكفاءة في اختيار العاملين فيها.

قائمة المراجع.

أولاً- المراجع بالعربية:

- اسماعيل، محمد حميد، اساسيات دراسة الجدوى الاقتصادية وقياس مخاطر الاستثمار، ط5، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1991م).
- البنك الأهلي المصري، المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ظل القانون 141 لسنة 2004م.
- الجعفري، محمد الناجى، أثر المخاطر على الإدارة الاستراتيجية بالتركيز على شركة سكر كنانة، (الخرطوم: جامعة ام درمان الاسلامية، كلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية، رسالة ماجستير غير منشورة، 1994م).
- حاكمي بو حفص، المشروعات الصغيرة والمتوسطة: واقع وآفاق، (الجزائر: معهد العلوم الاقتصادية المركز الجامعي سعيدة، مداخلة ضمن الملتقي الوطني حول المشروعات الصغيرة والمتوسطة، 14 – 15 ديسمبر 2004م).
- الحسيني، محمد، المشروعات الصغيرة في مصر، (القاهرة: الندوة القومية حول مشروعات الشباب والصناعة الصغرى، 2002م).
- حماد، طارق عبد العال، إدارة المخاطر (أفراد ادارات، شركات، بنوك)، (الاسكندرية: الدار الجامعية، 2007م).
- خوني، رابح ترقية اساليب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، (الجزائر: كلية الاقتصاد وعلوم التسيير، فرع اقتصاد التنمية، رسالة ماجستير غير منشورة، 2003م).
- دريدرة، صالح، دور اتحاد عام غرف التجارة والصناعة في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، (طرابلس: ندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، طرابلس، 2002/7/25م).
- الرازي، محمد بن عبد القادر، مختار الصحاح، (جدة: دار الثقافة الاسلامية، 1406هـ- 1986م).
- رحيم، حسين، الاستصناع (او المناولة الصناعية) في المصارف الاسلامية، (الجزائر: جامعة باجي مختار، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، مداخلة ضمن الملتقي الدولي حول المناولة كاختيار لدعم تنافسية المؤسسة الاقتصادية: واقع، تحديات وآفاق، 08/07 نوفمبر 2007م).
- سجلات الصناعات، المنطقة الجنوبية، ليبيا، 2013م.
- شبانه، أمانة. دور الصناعات الصغيرة في الدول النامية، (القاهرة: جامعة الأزهر، المجلة العلمية لكلية التجارة، العدد 19، 2000م).
- عبد الرحمن، ياسين حفري، بيع الغرر، (جدة: جامعة الملك عبد العزيز، كلية الاقتصاد والإدارة، ورقة غير منشورة، د.ت).
- عبد الله، أحمد البدوي الجبار، دور الصناعات الصغيرة في التنمية المستدامة في السودان، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة دكتوراه، 2010م).
- علي، قابوسة، التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأثره على اجمالي الناتج المحلي الجزائري، (طرابلس: أكاديمية الدراسات العليا، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2003م).
- عمران عبد الحكيم، استراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة حالة البنوك العمومية بولاية المسيلة، (الجزائر: جامعة المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير تخصص استراتيجية، 2007م)

- فرج، نيفين ابراهيم، دور الصناعات الصغيرة في الاقتصاد المصري، مع اشارة خاصة لدورها في تنمية محافظة المنوفية، دارسة تحليلية، (المنوفية: جامعة المنوفية، كلية التجارة، رسالة ماجستير، 2000م).
- القانون 10 – 18 الصادر في 12 ديسمبر 2001م، التضامن القانون التوجيهي لترقية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، (الجزائر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 77 ديسمبر 2001م).
- لرقط، فريدة، بوقاعة، زينب، كتابة دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات النامية ومعوقات تنميها، (سطيف: جامعة فرحات عباس، ورقة عمل مقدمة في الدورة التدريبية الدولية حول: تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير في الاقتصاديات المغاربة، 2003م).
- ماهر، أحمد الدليل العلمي لتصميم الهياكل والممارسات التنظيمية، (القاهرة: الدار الجامعية، 2005م).
- مجلس التخطيط الوطني، استراتيجية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وضبط العمل، 2008 – 2018م، ليبيا.
- محفوظ، جبار، تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربة، (سطيف: جامعة فرحات عباس، ورقة عمل في الدورة التدريبية الدولية، 2003م).
- محمد، دفع الكريم دفع الكريم، نشأة الصناعات الصغيرة والحرفية ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية – اتحاد اصحاب العمل السوداني، 2006م.
- محمد، سلطاني الرشيد، ورحيم، حسين، نماذج من التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المضاربة، السلم والاستصناع، (الجزائر: جامعة بسكرة، كلية الاقتصاد وعلوم التسيير، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي حول اساسيات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، دراسة حالة الجزائر والدول النامية، 21 – 22 نوفمبر، 2006م).
- محمد، عبد المنعم الطيب حمد النيل، تقويم تجربة التمويل الأصغر الإسلامي في السودان خلال فترة 2000م–2010م، و (الدوحة: رقة عمل مقدمة للمؤتمر العالمي الثامن عن الاقتصاد والتمويل الإسلامي والنمو المستدام والتنمية الاقتصادية الشاملة من منظور إسلامي، 18 – 20 ديسمبر 2011م).
- مركز التعاون الياباني بمنطقة الشرق الأوسط، من التجارب اليابانية في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، (طوكيو: 2002م).
- مطري، محمد، إدارة الاستثمارات الإطار النظري والتطبيقات العلمية، ط2، (عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 1999م).
- منذر، المعايير المهنية العربية ومستويات المهارات في مجال المنشآت الصغيرة والمتوسطة، (القاهرة: ملتقى خبراء برنامج أحسن مشروعات، 2003م).
- منظمة العمل العربية، الكتاب الدوري لإحصاءات العمل في البلدان العربية العدد السادس، 2004م.
- ناشد، عبد السلام محمود، إدارة أخطار المشروعات الصناعية والتجارية والاصول العلمية، (القاهرة: دار الثقافة العربية، 1989م).
- الهواري، سيد، الإدارة المالية الاستثمار والتمويل طويل الاجل، (عمان: دار الجيل للطباعة، 1985م).
- وزارة الصناعة، المسح الصناعي الشامل (2001م)، المجلد الأول، مصلحة الاحصاء، مارس 2005م.
- يخلف، عثمان دور ومكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية – حالة الجزائر، (1992م).
- يوسف، طه جمعة وآخرون، الصناعات الصغيرة في السودان، (الخرطوم: دار عزة للطباعة والنشر، 1987م).

ثانياً- المراجع الاجنبية:

- Abu1 Hassan, Abdelkader Chichi, Financing small and medium the Britich experiment, Interventiondane 1arecuei11c Decommunication Session 1,1e Financement des Petites Etmoyennes Project et la Promotion de, Leur dans Les Economies Moghres, Faculte Deconomie Et de Gestion, Set if 25/28 Mai. 2003).
- Sehall, Lawranee D. and Hilly, Charles W., Introduction to financial Management, 5th Edition, (MC Grow Hill, 1988).
- The Oxford Illustrated Dictionary, Oxford University Press, London-1989.

ثالثا- المواقع الإلكترونية:

- http/www.pruneeringteam.com/new/at/pusiness: html
- http: //www.isesco.org.ma/arabe/publications/hadinates
- http: //www.swmsa.net/articles.php?action26/06/2010
- http: //www.wam.org.ae/state/lite
- الجمعية المصرفية لإدارة الأخطار، معيار إدارة الخطر 2008/10/23 .www.eRMAegypt.org,
- شحاتة، حسين حسين، مقالة بعنوان: صيغ التمويل العقاري المعاصرة في ميزان الشريعة الاسلامية (الجائز والمنهي عنه شرعا)، (القاهرة: دون ذكر سنة النشر)، ص07، المحملة من الموقع، egyptmortgagehome. comfiles. phpfile=Islamic finance 884272448.pdf.k تاريخ التحميل: 2010/3/25م